

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية 01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات مراقب الحسابات الرأي	
نعم	رأي غير متحفظ
لا	رأي متحفظ
لا	رأي معاكس
لا	عدم إبداء رأي
أساس الرأي	
Ref #1 Ref #2 Ref #3 Ref #4 Ref #5 Ref #6	
أساس الرأي غير المتحفظ أمور التدقيق الرئيسية معلومات أخرى مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبيانات المالية مسؤوليات مراقبي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية تقرير حول المتطلبات القانونية والأمور التنظيمية الأخرى	

1

الرأي

في رأينا، فإن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة جوانبها الجوهرية، عن المركز المالي للشركة العمانية المتحدة للتأمين ش.م.ع ("الشركة") كما في 31 ديسمبر 2021، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

نطاق المراجعة

تتكون القوائم المالية للشركة مما يلي:

- قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.
- قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021.
- قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية والتي تشمل السياسات المحاسبية الجوهرية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي

لقد قمنا بعملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من هذا التقرير.

ونرى أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساس لرأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد الأخلاقيات الدولية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية ذات العلاقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عُمان. ولقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

2

منهجنا في المراجعة

نظرة عامة

- تقييم المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلّغ عنها

أمر المراجعة الرئيسي

في إطار تصميمنا لعملية المراجعة، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية. وعلى وجه التحديد، أخذنا في الاعتبار المجالات التي قام فيها أعضاء مجلس الإدارة باجتهدات وتقديرات؛ على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الجوهرية التي تضمنت وضع الافتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية التي تعتبر غير مؤكدة بطبيعتها. وكما هي الحال مع أعمال المراجعة التي نجريها، فقد تناولنا مخاطر تجاوز الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية، بما في ذلك مراعاة ما إذا كان هناك دليل على تحيز يمثل مخاطر حدوث أخطاء جوهرية نتيجة للاحتيال.

أمور المراجعة الرئيسية

قمنا بتصميم نطاق أعمال المراجعة لتنفيذ الإجراءات الكافية التي تمكننا من تقديم رأي حول القوائم المالية ككل، مع مراعاة هيكلية الشركة والعمليات والضوابط المحاسبية وقطاع الأعمال الذي تزاوّل الشركة أعمالها فيه.

أمر المراجعة الرئيسية هي الأمور التي نرى، وفقاً لتقديرنا المهني، أنها الأكثر أهمية في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل وفي تشكيل رأينا حولها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول تلك الأمور.

توصلنا إلى فهم وقمنا بتقييم واختبار تصميم الضوابط الرقابية ومدى فعاليتها التشغيلية في معالجة المطالبات.

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات الموضوعية التالية:

تقييم المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها

في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي المطالبات القائمة للشركة نحو 29.19 مليون ريال عماني وإجمالي المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها نحو 1134 مليون ريال عماني. وبلغت حصة إعادة التأمين للمطالبات القائمة نحو 1566 مليون ريال عماني وللمطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها 7.05 مليون ريال عماني كما في 31 ديسمبر 2021.

اختبرنا المبالغ المسجلة لعينة من المطالبات المبلغ عنها، بحيث ركزنا على تلك التي لها تأثير بالغ الأهمية على القوائم المالية لتقييم ما إذا كانت المطالبات قد تم تقديرها وتسجيلها بشكل ملائم.

اختبرنا اكتمال ودقة بيانات التأمين الأساسية التي تقدمها الإدارة إلى الخبير الاكتواري للشركة.

قيّمنا كفاءة الخبير الاكتواري المستقل المعين من قبل الإدارة وموضوعيته واستقلاليته لفحص مدى كفاية المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها.

أشركنا الأخصائي الاكتواري الداخلي لمي دبليو سي في اختبار افتراضات وتقديرات الخبير الاكتواري الذي عينته الإدارة بشكل مستقل فيما يتعلق باحتياطيات المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها وقيّمنا مدى معقولية المنهجية والافتراضات المستخدمة، وذلك من خلال مقارنتها بالممارسات الاكتوارية المعترف بها وتطبيق المعرفة والخبرة في القطاع.

قيّمنا الإفصاحات المقدمة من جانب أعضاء مجلس الإدارة في القوائم المالية.

وقد انصب تركيزنا على هذا المجال لأن تقييم المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها جوهرية من حيث حجم المطالبات ويستلزم استخدام الأحكام والتقديرات وقد تتأثر بشكل كبير بجانب كوفيد-19 المستمرة. تعتبر المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها بمثابة تقديرات لتسوية المطالبات المستقبلية التي تتأثر بعدد من العوامل، منها توجهات شدة وتواتر المطالبات التاريخية والتعبيرات في اللوائح والأنظمة الحكومية. وبصفة خاصة، فإن المطالبات الناشئة عن الوفاة أو العجز المشمولة ب عقود التأمين على المركبات تتضمن اجتهادات معقدة وذاتية بشأن الأحداث المستقبلية الداخلية والخارجية للشركة بحيث يمكن أن تؤثر تغييرات بسيطة في الافتراضات تأثيراً جوهرياً على تقييم هذه الالتزامات.

راجع الإيضاح 2-14-1 (د) والإيضاح 2-29 (أ) والإيضاح 22 من القوائم المالية بخصوص السياسة المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بالاجتهادات والتقديرات ذات الصلة وتفاصيل أخرى حول المطالبات القائمة بما في ذلك المطالبات المتكبدة غير المبلغ عنها.

3 #

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. وتتكون المعلومات الأخرى من تقرير الشركة، وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، وتقرير حوكمة الشركات (ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات الخاص بنا حول تلك القوائم المالية)، والتي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات والتقرير السنوي للشركة الذي من المتوقع توفيره لنا بعد ذلك التاريخ.

لا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى وإننا لا ولن نقدم أي استنتاج حول هذه المعلومات.

فيما يتعلق بمراجعة القوائم المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية أو مع اعتقادنا الذي حصلنا عليه أثناء المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر بها أخطاء مادية.

وإذا توصلنا، بناء على العمل المنفذ من قبلنا على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، إلى وجود أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فإنه سيتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك. لا يوجد لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للشركة، فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود أخطاء جوهريّة فيه - بإبلاغ أعضاء مجلس الإدارة.

4 #

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن أعضاء مجلس الإدارة مسؤولون عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة 2019 وعن أنظمة الرقابة الداخلية كما يراها أعضاء مجلس الإدارة ضرورية للتمكن من إعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء بسبب الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد هذه القوائم المالية، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة أعمالها، والإفصاح، حسب الحاجة لذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام أساس الاستمرارية المحاسبي إلا إذا كانوا يرغبون في تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها، أو لا يملكون خياراً واقعياً آخر غير ذلك.

5 #

مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تمت الموافقة على البيان المالي من قبل مجلس الإدارة على 20 Feb 2022

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثل مستوى عالياً من التأكيد، لكنه لا يمثل ضماناً بأن المراجعة المنفذة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة سوف تتمكن دائماً من اكتشاف الأخطاء الجوهرية عند حدوثها. يمكن أن تنشأ الأخطاء نتيجة للاحتيال أو الخطأ وهي تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تتسبب، منفردة أو مجتمعة، في التأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على القوائم المالية.

وفي إطار عملية المراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونتبع مبدأ الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم بالآتي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة بما يتناسب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة ثبوتية كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. إن المخاطر الناجمة عن عدم اكتشاف أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال أعلى منها لتلك الناتجة عن الخطأ، لأن الاحتيال يمكن أن ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المقصود أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- تكوين فهم حول الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة من أجل تصميم إجراءات المراجعة الملائمة لتلك الظروف، ولكن ليس لغرض التعبير عن رأي بشأن كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية وما يتعلق بها من إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام أعضاء مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هناك عدم يقين مادي يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة عاملة. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين مادي، فإننا مطالبون بلفت الانتباه في تقرير مراقب الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تتوقف على أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراقب الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تدفع الشركة إلى التوقف عن الاستمرار كمنشأة عاملة.
- تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث الرئيسية على نحو يحقق العرض العادل.

نتواصل مع أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بنطاق وتوقيت المراجعة المقررين ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نحددها أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً لأعضاء مجلس الإدارة بياناً بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية المعمول بها في شأن الاستقلالية، كما أننا نبذلهم بجميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلائتنا، والإجراءات المتخذة للقضاء على التهديدات أو تطبيق سبل الحماية منها، إن لزم الأمر.

ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ أعضاء مجلس الإدارة، فإننا نحدد الأمور الأكثر أهمية في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية والتي تعتبر أمور مراجعة رئيسية. ونقدم وصفاً لهذه الأمور في تقرير المراجعة الصادر عنا ما لم يحظر القانون أو الأنظمة نشر هذه الأمور للعموم أو، في بعض الظروف النادرة جداً، قررنا أن الأمر ينبغي عدم إدراجه في تقريرنا نظراً لوجود احتمالية معقولة بأن تترتب عليه أضرار جسيمة بما يتجاوز المنافع العامة لذلك الإفصاح.

6

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

علاوةً على ذلك، ووفقاً لمتطلبات الهيئة العامة لسوق المال ذات العلاقة في سلطنة عُمان والأحكام المطبقة في قانون الشركات التجارية لسنة 2019، نفيديكم بأن القوائم المالية قد تم إعدادها وتلتزم، من كافة جوانبها الجوهرية، بهذه المتطلبات والأحكام.

الفقرات من رقم 1 – إلى رقم 6 أعلاه من تقرير المدقق ليست سوى نسخة من تقرير مراقب الحسابات الكامل الصادر في 21 فبراير 2022. يرجى الرجوع إلى المجموعة الكاملة من البيانات المالية بما في ذلك تقرير مراقب الحسابات المستقل على البيانات المالية ، والمتوفرة في الشركة على العنوان التالي ص.ب 1522 ، روي ، الرمز البريدي 112 ، سلطنة عمان

Audited/ تقرير مراقب الحسابات	
العربية 01/01/2021-31/12/2021	
مراقب الحسابات	إيضاح تفصيلي لمراقب الحسابات
اسم مراقب الحسابات الموقع على التقرير	كاشف كلام
اسم مكتب مراقب الحسابات	برايس ووتر هاوس كوبرز ش م م